الحزب الوطنى الديمقراطى

الأمانة العامة

لجنة الشئون الإقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى الخامس

موضوع الحوار

الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى

الإطار الفكرى ـ وبرامج التنفيذ

١٦ – ١٧ يناير ١٩٩٦

مشروعات القطاع الصناعى

وثيقة الإنطلاق والدفع الذاتي للاقتصاد المصري (الرؤية والمنهج)

اتحاد الصناعات المصرية

ورقة مقدمة من

وزارة الصناعة

قائمة المحتويات

١ ـ المقدمة

الرؤية

(أ) الواقع الجديد

(ب) استراتيجية الانطلاق والدف الذاتي للاقتصاد القومي.

(جـ)استراتيجية الصناعة المصرية في المرحلة القادمة.

٢ ـ المنهج

(أ) واجبات رجال الصناعة.

(ب) واجبات منظمات الأعمال.

(جـ) مطالب الصناعة من الحكومة.

٣ ـ الخاتمة.

مقدمة

تعيش مصر اليوم فترة غير مسبوقة من التطور والتقدم، حيث تتلاحق المتغيرات والتحولات وتتصاعد في مجالات عديدة من نواحي الحياة، وتتبدل الأوضاع بسرعة متناهية لتشمل كل شيء يمكن ان يصل اليه التغير: النظم والهياكل الاساسية والعلاقات الاقتصادية وقوي الانتاج الرئيسية، فمصر تعيش حالة من الديناميكية من اجل التقدم والتنمية.

وستتحقق التنمية الاقتصادية والرخاء من خلال رفع مستوي معيشة كل المصريين وخلق فرص العمل المطلوبة (نصف مليون فرصة وتتزايد)، وفي ذلك حل لمعظم مشاكل مصر الاقتصادية والاجتماعية.

انه من المتفق عليه ـ وطبقا لتجارب الدول التي سبقتنا ـ فان الصناعة هي الكفيلة بتحقيق القدر الاعظم من التنمية الاقتصادية، ومن ثم ستكون التنمية الصناعية هي مجال العمل الرئيسي في المرحلة القادمة، وهي

المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي والتي أسماها السيد الرئيس حسني مبارك مرحلة الانطلاقة الإنتاجية.

هذه المرحلة التي بدأت الآن (ثاني مراحل الإصلاح الاقتصادي) هي مرحلة الانطلاقة الإنتاجية، التي تهدف إلي تعظيم القدرة الإنتاجية لمصر بما يتضمنه ذلك من حسن استخدام الإنتاجية المتاحة (القطاع العام - الصناعات الحربية...) وجذب المزيد من الاستثمارات الجديدة وتحقيق الكفاءة الإنتاجية للوصول بالإنتاج إلي الحجم الأمثل لكل وحدة وتنمية الموارد البشرية (عمالة وإدارة) لنحصل علي أعلي إنتاجية بأقل تكلفة.

لم يكن من الممكن أن نبدأ في مرحلة الإنطلاقة الإنتاجية (المرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادي) إلا بعد أن:

(أ) قامت مصر ببناء البنية الأساسية العصرية اللازمة لإقامة صناعة قوية قادرة علي المنافسة في ظل تحرير شامل للتجارة الدولية.

(ب) نجحت مصر في تطبيق المرحلة الأولي من مراحل الإصلاح الاقتصادي، وهي الإصلاح المالي والنقدي، فلم يكن من الممكن أو المتصور أن نحقق نجاحا في تعظيم الإنتاج (جذب الاستثمارات ثم الإنتاج المستمر المنضبط ذو التكلفة المنافسة للتصدير للأسواق العالمية) في ظل معدل منفلت للتضخم ومعدل فائدة بقرار إداري وأقل من معدل التضخم، وعجز متزايد في ميزانية الدولة وندرة النقد الأجنبي وقيود وصعوبة تحويل الأرباح أو إعادة رأس المال المستثمر إلي الخارج، وتدهور مستمر في سعر صرف الجنيه المصري.

لكننا نعلم جميعا أن مرحلة انطلاقة الإنتاج تتطلب سياسات وقوانين وظروف عمل تختلف تماما عما فرض علي النشاط الإنتاجي في المرحلة الأولي للإصلاح الاقتصادي من سياسات انكماشية وأعباء مالية، كان هدفها تحقيق التوازن الهيكلي للاقتصاد والانضباط المالي والنقدي كمدخل ضروري للتنمية، ولابد أن تهدف تلك القوانين والسياسات الجديدة إلي:

(أ) تحسين حوافز الاستثمار الصناعي - بالتنافس مع البلاد المحيطة بنا - لجذب الاستثمارات اللازمة لتحقيق تعظيم الإنتاجية، في عالم اليوم ومنطقة الشرق الأوسط الجديدة، حيث تتنافس الدول الغنية قبل الفقيرة علي جذب الاستثمارات، ويتضمن ذلك أعمال نظام حوافز لتنمية الصادرات وهو ما وجه به السيد الرئيس في خطابه أمام مجلس الشعب والشوري من حيث الدعوة لتقييم نظم الاستثمار.

(جـ) وضع الصناعات المصرية علي قدم المساواة مع الصناعات المنافسة بالبلاد الأخري، بما في ذلك رفع الأعباء الإضافية عن كاهل الصناعة المصرية - والتي تحملتها في المرحلة الأولي للإصلاح - والتي لا تتحملها المصانع المنافسة في البلاد الأخري، والتي كانت سببا في زيادة تكلفة المنتج المصري عن مثيلها الأجنبي وبالتالي تقل قدرة المنتج المصري علي المنافسة العالمية. لقد فرضت هذه الأعباء تباعا علي الصانع المصري في ظل أحد الوضعين التاليين:-

١ - لسد عجز في ميزانية وزارة أو هيئة أو جهة حكومية ولم تجد غير القطاع المنظم وهو الصناعة لتحمله

بضريبة أو رسم أو مقابل خدمة (مثال ضريبة مبيعات علي الآلات - رسم خدمة كشف وحصر وتصنيف البضائع المستوردة والتي فرضتها وزارة المالية مؤخرا بنسبة ٣٪ إلي ٦٪ حتي علي الآلات ومواد خام الصناعة - مقابل موافقات هيئة التصنيع - رسوم حراسة - مقابل فحص - عبء تمويل ضريبة المبيعات منذ شراء الخامات حتي اتمام بيع المنتجات وتحصيل ثمنها...).

٢ - احتكار هيئة أو مصلحة أو شركات قطاع عام لخدمة، أو سلعة، وفرض أسعار مبالغ فيها مثال أعباء التفريغ بالموانى، والتداول، والشحن، والخدمة الهاتفية، وأسعار الأراضي للصناعة.

(د) التنمية البشرية - فالعنصر البشري هو العنصر الرئيسي في الصناعة وتستوجب التنمية الصناعية إعادة النظر في نظم التعليم عامة والفني علي وجه الخصوص والتدريب وتكوين الكوادر الفنية والإدارية للصناعة.

(هـ) بعث البحث العلمي في مصر، وبناء تكنولوجيا مصرية وتشجيع تصنيع المعدات والالات.

(و) برنامج قومي لإقامة الصناعات الأساسية (أمهات الصناعات) مثل البتروكيماويات/ الحديد والصلب/ استخراج وتصنيع المعادن.

(ز) النفاذ للاسواق العالمية.. فلا شك أن تحقيق معدلات التنمية التي حددها خطاب الرئيس مبارك تتطلب استثمارات كبيرة، ومن ثم ناتج صناعي أكبر كثيرا من طاقة السوق المحلي ومجال تصريفه الرئيسي سيكون أسواق العالم، ولذلك فإن التعامل مع الأسواق العالمية التي تسودها التكتلات الاقتصادية يتطلب السعي للارتباط بالتكتلات، والأسواق المشتركة المعروضة علي مصر حاليا، ولكن بشرط الدراسة المستفيضة، والتوصل لأفضل الشروط لتشجيع الصادرات المصرية في ذات الوقت تحقيق حماية لأفضل الشروط لتشجيع الصادرات المصرية وفي ذات الوقت تحقيق حماية عادلة للصناعة المصرية في فترة الـ ١٠ سنوات القادمة.

إن الفكرة المحورية التي تطرحها هذه الورقة وتناقشها، هي أن مرحلة الإنطلاق والدفع الذاتي للاقتصاد المصري «كما حددها السيد الرئيس محمد حسني مبارك في خطابه الشامل بتاريخ ١٩٩٥/١٢/١٦ أمام مجلسي الشعب والشوري» لا ينبغي أن تناقش قضاياها بعيدا عن التحولات التي تدور من حولنا، أو أن ترتكز مداخل حلولها علي مفاهيم تقليدية، تتسم بالمحدودية والبطء.

كما أن منطق التوفيق والبحث عن نقط التقاء، أو محاولة إيجاد حلول وسط بالتنازل قليلا عما يجب أن يكون، أو تحسين الأمر الواقع بعض الشيء، أصبح من الأفكار المرفوضة في ظل الفهم العميق لمتطلبات المرحلة القادمة.

إن السبيل الوحيد أمنامنا هو أن نعبر كل الحواجز الفكرية الجامدة في التعامل مع كل قضايانا بشكل عام،

وقضية الصناعة الهامة بشكل خاص، ونعمل علي إيجاد صيغة متحررة وقفزات هائلة من خلال مراكز دفع للصناعات الوطنية تحقق طفرات إنتاجية لا يمكن تصورها باستخدام الأساليب والمفاهيم التقليدية.

الرؤية

أولا: الواقع الجديد

لقد ظهر حولنا واقع جديد آخذ في التشكل والنمو علي الصعيدين العالمي والإقليمي، يتسم بما يلي:

١ ـ نظام اقتصادي عاملي، تسوده حرية التجارة وحرية تدفق الأموال والمنافسة الشديدة وانهيار الموانع والحواجز التقليدية ومحاولة لتدويل النشاط الاقتصادي من خلال اتفاقية الجات وتوسيع نطاقها لتشتمل علي نحو ٩٠٪ من اجمالي التجارة الدولية.

٢ ـ كما تتزايد ظاهرة الصراع الاقتصادي والحروب التجارية بين الدول الصناعية الكبري علي اقتسام الأسواق العالمية وتتعاظم معها ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي، الذي يمتد ليشمل دولا عديدة، ولعل أهمها النافتا ودول جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي الذي يقوم في أيامنا هذه بعرض اتفاقيات المشاركة علي العديد من دول حوض البحر المتوسط، وكذا الدعوة إلي إقامة السوق الشرق أوسطية. كل ذلك تتضاءل معه بالضرورة قدرة الدول علي الحياة في ظل الانعزال والانغلاق علي الذات.

٣ ـ كما يشهد العالم الآن ظاهرة التحول الشديد نحو النظام الاقتصادي الرأسمالي، والإتجاه إلي سياسات الخصخصة، وشيوع برامج الإصلاح الاقتصادي في معظم بلدان العالم الثالث وتزايد تدفق رؤوس الأموال والصناعات المتقدمة نحو مواطن جديدة في العالم الثالث، لتشكيل بداية نهضة اقتصادية كبري في مجالات التكنولوجيا، والمعلومات والاتصالات، والتصنيع فائق الدقة، والهندسة الوراثية، والبيولوجيا الحيوية وغيرهامن المجالات الجديدة.

٤ ـ لقد ترتب علي ذلك تكاملا شديدا بين الصناعة والتجارة والثقافة والأداء الاقتصادي والمكانة الدولية.

٥ ـ كل تلك التحولات تشير وبصراحة إلي أن العالم آخذ في التحول إلي نمط مغاير تماما لما هو عليه الآن، وأن المجتمعات تعد نفسها للدخول في مرحلة مجتمع ما بعد الصناعة، وأن العالم أيضا ينقسم بحكم تلك التغيرات إلي قسمين:

(أ) مجموعة الريادة، وهم من يملكون المعرفة.

(ب) مجموعة التابعين، وهم من لا يملكون المعرفة.

كما أن تلك التغيرات تعني معني واحدا، وهو أن إمكانيات الإنتاج أصبحت غير محدودة، وأن فرصا هائلة

للجودة والتميز بتكلفة أقل سوف تظهر، وأن السباق شاق ومرير لا مجال للتقاعس أو التخلف عنه، ومن هنا فإن واقعا جديدا سوف يواجه الصناعة المصرية قريبا يجبرها علي فتح أسواقها أمام الواردات الأجنبية مع عدم تناسب قدرة المنتجات المصرية حاليا علي التصدير بالمعدلات الطموحة لتحقيق أهدافها.

ثانيا: استراتيجية الانطلاق والدفع الذاتي للاقتصاد القومي

تتبع الاستراتيجيات من الهدف القومي للتنمية الذي أعلنه السيد الرئيس/ محمد حسني مبارك في خطابه الشامل بتاريخ ١٩٩٥/١٢/١٦ أمام مجلسي الشعب والشوري، عندما أعلن أن العقد القادم هو العقد المهم لتثبيت مرحلة الانطلاق والدفع الذاتي علي أرض مصر.

وانطلاقا من الإنجازات الكبيرة التي تم تحقيقها، واستفادة من برنامج الإصلاح الاقتصادي وجنيا لثماره واستثمارا لجهود التنمية، تهدف استراتيجية التنمية إلي إحداث نقلة كبيرة في المجتمع والاقتصاد المصري، مع التركيز علي تحسين أوضاع المواطن المصري، من خلال الارتقاء المضطرد في مستويات معيشته، وتوفير الإمكانيات العالية لتعليمه وتدريبه، ورعايته صحيا وثقافيا واجتماعيا، بما يؤدي إلي زيادة قدرته علي العطاء والابتكار والإبداع.

ولقد حدد السيد الرئيس ملامح هذه الاستراتيجية بالكم والزمن فيما يلي:

أولا: الارتفاع بمعدل النمو، ليزيد علي ثلاثة أمثال معدل النمو السكاني في الخطة الخمسية القادمة، مما يرفع متوسط نصيب الفرد من الدخل إلي ١٥٠٪ مما هو عليه الآن.

ثانيا: توفير فرص عمل جديدة تزداد سنة بعد أخري، تبدأ بمعدل يقدر بنحو ٥٠٠ ألف فرصة عمل جديدة في العام المقبل، ويزداد هذا المعدل سنويا بنحو ١٠٠ ألف فرصة عمل، بحيث يتم استيعاب القدر الأكبر من هذه العمالة في المجالات الصناعية، باعتبار أن الصناعة تمثل ركيزة التنمية الأساسية، فضلا عن فرص العمل التي سوف تترتب علي توزيع الأراضي المستصلحة علي الخريجين، ومن خلال برامج التنمية الإقليمية وامتدادها العمراني في مختلف مناطق الجمهورية، والمشاريع القومية الكبري، مثل المشروع القومي لتنمية سيناء، المشروع القومي للتنمية الريفية، والمشروع القومي لتنمية شمال خليج السويس، وغيرها من المشروعات القومية الكبري الأخري.

ثالثا: رفع كفاءة استخدام الموارد المائية وزيادتها.

رابعا: تنمية الصناعة بمعدل نمو حقيقي يزيد عن ١٠٪ سنويا خلال الخطة الخمسية الرابعة، ليزيد الناتج الصناعي علي ضعف ما هو عليه الآن، ولتصل الصادرات الصناعية إلي ثلاثة أمثال ما عليه الآن.

خامسا: دعم وتنشيط السياحة، باعتبارها مصدرا أساسيا للدخل القومي، ومجالا خصبا لجذب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية.

سادسا: زيادة الطاقة الكهربائية المتاحة بما يضمن توفيرها لجميع أوجه الاستخدامات الصناعية والزراعية والمنزلية، مع استمرار واستقرار الطاقة المولدة فضلا عن تدعيم الكهرباء بالمدن وجميع القري والنجوع بما يغطي الاحتياجات الإنتاجية بالقرية، لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة والربط الخارجي.

سابعا: الاستمرار في الإرتقاء بشبكة الطرق الحالية، وخطوط السكة الحديد والتليفونات.

ثامنا: استمرار التوسع في مشاريع الإسكان بقدر المستطاع، بما يوفر مسكنا لكل أسرة جديدة، وبحيث نقضي علي واحدة من أهم المشاكل التي تواجه المواطنين، وخاصة الشباب ومحدودي الدخل، واستكمال تطوير المناطق العشوائية، والقضاء علي ما صاحبها من تشوهات وآثار سلبية واجتماعية واقتصادية وأمنية.

ثالثا : استراتيجية الصناعة المصرية في المرحلة القادمة

انطلاقا من الاستراتيجية الشاملة للإنطلاق والدفع الذاتي، والأهداف الكمية والزمنية التي حددها السيد الرئيس، فإن اتحاد الصناعات يري أن استراتيجية الصناعة للمرحلة القادمة يجبْ أن تبني علي المفهوم والأهداف والعناصر والمنهج المنفذ لها.

١ ـ المفهوم:

استراتيجية واضحة تري في الصناعة المصرية تعظيم للقيمة المضافة علي نطاق الاقتصاد القومي، وذلك من خلال التعميق المستمر للتصنيع المحلي، تعتمد علي آليات العرض والطلب في رسم سياستها واتخاذ قراراتها، تستوعب كل التطورات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في العالم. تعيش عصر المعلومات بكل ما يعنيه من انفتاح وعقلانية وتكامل النظرة وشمولية الاهتمام، تقبل حقائق السوق والمنافسة وتتوجه إلي التميز والتفوق باعتبارها السبيل الوحيد للبقاء، وتستوعب الدروس الأربع الأساسية المستفادة من تجارب العالم الصناعي المتقدم، وهي:

(أ) إن المحرك الأساسي للتنمية هو التصدير، والمحرك الأساسي للتصدير هو إيجاد ميزة تنافسية للصناعة الوطنية في إطار فهم متطلبات السوق العالمية.

(ب) إن التطوير المخطط والإبتكار العلمي هما أساس النهضة التصويرية.

(جـ) إن الثروة المادية ليست هي الأساس في تحقيق التنمية، والإنسان هو محور تحقيق تلك التنمية.

(د) إن الصناعات الصغيرة لا تقل كفاءة في تحقيق التنمية وخلق فرص عمل جديدة، عن المشروعات العملاقة.

٢ـ الأهداف

بتحليل الأهداف القومية العليا، للخطة الخمسية الرابعة، تحدد الأهداف الاستراتيجية للصناعة المصرية، كميا وزمنيا علي النحو التالي:ـ

(أ) تنمية الصناعات المصرية بمعدل يزيد عن ١٠٪ سنويا خلال الخطة الخمسية الرابعة.

(ب) زيادة الناتج الصناعي إلي ضعف ما هو عليه الآن.

(جـ) الوصول بالصادرات المصرية إلي ثلاثة أمثال ما هو عليه الآن.

(د) المساهمة في خلق ٥٠٠ ألف فرصة عمل جديدة في العام المقبل في نهاية عام ١٩٩٦ والمساهمة بزيادة تلك الفرص بنحو ١٠٠ ألف فرصة عمل سنوية لتصل إلي مليون فرصة عمل جديدة ببداية عام ٢٠٠٠.

(هـ) مساهمة القطاع الصناعي القومي في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ليزيد عن ثلاث أمثال النمو السكاني في نهاية الخطة الخسمية القادمة.

(و) مساهمة القطاع الصناعي القومي في رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي إلي ١٥٠٪، مما هو عليه الآن، وليتحقق ذلك ببداية عام ٢٠٠٠م.

٣ ـ العناصر

(أ) اقتناع أساسي بأن السوق والمستهلك هما نقطة البداية، وتصبح قضية الصناعة هي التصدير والبحث عن مكان في الأسواق العالمية ومحاولة الاحتفاظ به وتنميته في مواجهة كل المتغيرات.

(ب) القبول بواقع الحرية والمنافسة، وضرورة وجودهما كمحرك حقيقي نحو الإبداع والتطوير، وذلك من خلال السعي الجاد للمشاركة مع التكتلات الاقتصادية العالمية، والتفاعل معها، مع تحقيق القدر الضروري من مطالب الحماية المستنيرة للإنتاج الوطني والصناعات الوليدة.

(جـ) وضع استراتيجية التصدير (التي تم إعدادها بواسطة وزارة الاقتصاد) والتي أخذت في اعتبارها تحديد الصناعات ذات الميزة النسبية والقدرة التنافسية، بما يمكن المنتج المصري من النفاذ إلي الأسواق العالمية، موضع التنفيذ.

(د) قبول فوري برفع كافة الأعباء المحملة علي كاهل الصناعة المصرية بشكل شامل، حتي يتمكن الصانع المصري من العمل تحت ظروف تقترب من ظروف منافسيه إقليميا وعالميا.

(هـ) القضاء علي كافة الاحتكارات في مجال خدمات البنية الأساسية في المطارات والموانى وغيرها، مع إجراء التحسين المستمر لها ليلائم متطلبات النقل والتوزيع والتصدير مستقبلا.

(و) خفض أسعار الطاقة بكافة أنواعها واستخدام هذه الوسيلة كمحفز للصناعة، وكذا السماح للقطاع بالاستثمار في هذا المجال لتوفير احتياجاته منها ذاتيا.

(ز) استخدام السياسة الضريبية في تحفيز نمو الإنتاج وزيادة الصادرات، عن طريق وضع معايير للتوسع في الإعفاءات، والابتعاد عن استخدامها كأداة صماء تسعي لزيادة موارد الدولة وتمثل عبئا علي الإنتاج.

(حـ) المشاركة الفعالة من جانب الأجهزة الحكومية في متابعة المؤشرات العالمية وتحليل الظواهر ومعايشة المتغيرات لتنبيه القطاعات إلي المجالات والفرص الواعدة.

(ط) وضع سياسات تمويلية تتسم بالجرأة لتدبير احتياجات الصناعة، وذلك في مجالات الائتمان المصرفي وسعر الاقراض، وخلق مصادر للتمويل والعمل علي جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الجديدة، وتأمين الصادرات، وترسيخ مفاهيم التعامل في أسواق المال، وتوفير التمويل المستمر للصناعات الصغيرة والمتوسطة لتمويل إقامتها وكذا حمايتها من التعثر.

(ي) إعادة ترتيب العلاقات بين الشركات الصناعية لقطاع الأعمال العام، بينها وبين الدولة، وقد يكون مفيدا اندماج البعض أو فصل في المسائل ذات الاهتمام المشترك، خاصة في مجالات التمويل ودراسات التطوير التكنولوجي والحملات الإعلامية لغزو الأسواق والترويج للمنتجات، علي أن يكون ذلك بقرارات تعاونية بين الشركات ولا تفرضه الشركات القابضة.

(ك) اعطاء العناية اللازمة لوضع المعايير الرقابية المناسبة، والحيلولة دون قيامها كعائق للإنتاج.

(ل) تخفيض الوقت اللازم للعملية الإنتاجية، ورفع كافة الإجراءات البيروقراطية لتحقق إنتاج أكثر في وقت أقل، ولسرعة تدوير رأس المال بما يحقق أقصي عوائد اقتصادية إيجابية.

(م) تعبئة الجهود علي المستوي القومي لتنظيم نقل التكنولوجيا الحديثة، لتسهيل سرعة الوصول إليها وتطبيقها في مجالات الصناعة المختلفة، مع العمل علي خلق تكنولوجيا مصرية ملائمة، والعمل علي توظيفها لتطوير الإنتاج وأساليب التسويق ودراسة الأسواق وأذواق المستهلكين وسرعة الاستجابة لطلبات العملاء والتحول إلي التسويق الاليكتروني.

(ن) الأخذ بمفهوم الجودة الكلية والشاملة، لملاحقة المستويات العالمية والتفوق عليها، ومن ثم فإن إدخال مفهوم الجودة الشاملة يعني أن كل جزء وكل مجال من مجالات العمل ينبغي أن يخضع لمراجعة دقيقة وإعادة تصميم وتنظيم لاستبعاد كل اشكال ومسببات ضعف الإنتاج وانخفاض الجودة.

(س) تشجيع البحث العلمي من خلال خطة قومية فعالة لربط مؤسسات البحث العلمي ببعضها، وتوحيد جهودها، لإتاحة فرصة لا متناهية لتطوير منتجات جديدة وابتكار استخدامات متجددة للمنتجات المعروفة، بما يحقق توسيع وخلق الأسواق الجديدة باستمرار مع خفض هيكل التكلفة وتوفير عنصر الوقت.

(ع) تنمي واستثمار الطاقات الفكرية والقدرات الإبداعية للأفراد، وتوفير الفرص لتجربة أفكارها ومشروعاتهم الخلاقة.

(ف) العمل علي خلق جيل جديد من المديرين والمنظمين، لاضفاء الكفاءة والمرونة علي الهياكل التنظيمية للعناصر الإنتاجية، والحرص علي تطويع تلك الهياكل لتتكيف وتتوافق مع متطلبات الأسواق العالمية.

(ص) تبني موقف منحاز بشكل عام للمشروعات الصغيرة، باعتبارها الوسيلة المناسبة لخلق فرص جديدة للعمالة واستيعاب طاقات الشاب، وكذا لأنها النواة الأساسية للمشروعات المتوسطة فيما بعد.

(ق) إعادة رسم خريطة صناعية لمصر، تعتمد أساسا علي توزيع وتوطين اصناعات بما يتمشي مع التوسع في إقامة المجتمعات العمرانية في مناطق جديدة، وخلق مناطق صناعية تتكامل مع ذلك التوسع وتستوعب استثمارات صناعية مستمرة، وتساعد بدورها في القضاء علي ظاهرة البطالة وخلق فرص العمل للشباب.

(ز) وضع القواعد والمعايير الأساسية التي يمكن من خلالها تقييم الاستراتيجية والحكم علي كفاءتها، وهي:

(أ) معدل النمو المستمر في الإنتاجية.

(ب) معدل النمو المستمر في الربحية.

(جـ) معدل النمو المستمر في الصادرات المصرية.

(د) معدل النمو المستمر في التطوير والابتكار.

(هـ) معدل النمو المستمر في فرص العمل الجديدة المتاحة سنويا.

المنهج

١ ـ واجبات رجال الصناعة

٢ ـ واجبات منظمات الاعمال

٣ ـ مطالب الصناعة من الحكومة

١ ـ واجبات رجال الصناعة

تتلخص واجبات ومهام رجال الصناعة المصرية في الفترة القادمة فيما يلي:

١ ـ التحول الفوري نحو انتهاج سياسات التوجه التسويقي للمنشأة، واعتبار أن المستهلك هو نقطة البداية في العملية الإنتاجية، وبذلك تكون دراسة احتياجات المستهلكين في الأسواق الخارجية والسوق المحلي هي الهدف الرئيسي للإنتاج (فلقد أصبح شعار الصناع اليوم هو نحن ننتج ما نسوقه بعد ان كان نحن نسوق ما ننتجه)، وهذا الشعار الجديد هو جوهر النجاح في المجتمعات الصناعية المتقدمة.

٢ ـ المراجعة السريعة لأجهزة التسويق في المنشآت، وإعادة التدريب الفني لكوادرها، وتزويدهم بالأساليب العلمية الحديثة التي تمكنهم من الدراسة العميقة للأسواق والمنافسين عالميا ومحليا، وتحديد المواصفات الفنية والكميات المطلوب إنتاجها، وضمان تحقيق نصيب سوقي للمنتج والمحافظة عليه وتوسيعه مستقبليا.

ضرورة توفير الميزانيات المناسبة للانفاق علي البحوث الصناعية والتطوير، سواء كان ذلك من خلال وحدة

بحوث وتطوير داخل المنشأة، أو من خلال الاشتراك في مراكز البحث العلمي لإمكانية نقل الجديد من التكنولوجيا المناسبة التي تخدم تطوير المنتج النهائي وضمان قدرته علي المنافسة.

٤ ـ المراجعة المستمرة لهيكل التكلفة والعمل علي تخفيضه إلي أقل مستوي ممكن، ومتابعة ما يمكن أن يظهر من تكاليف غير ضرورية تؤثر علي سعر المنتج النهائي.

٥ ـ العمل علي الاستفادة من الوفورات الاقتصادية للعملية الإنتاجية ومحاولة الوصول إلي الحجم الأمثل للإنتاج لتحقيق هذه الوفورات.

٦ ـ إنتهاج الأساليب العلمية في تخطيط الإنتاج، والمراجعة المستمرة لسير العملية الإنتاجة، بهدف الترشيد المستمر لعنصر الزمن وتقليل الوقت اللازم للإنتاج، وتحقيق التواجد المستمر للمنتج النهائي في أسواقه وكذا الوفاء بمتطلبات التوريد للعملاء.

٧ ـ المراجعة السريعة لنظم رقابة الجودة، والتحول إلي اتباع نظام الجودة الشاملة، من خلال التطوير الذاتي أو الاستعانة بالمنظمات المتخصصة في تصميم الجودة الشاملة وذلك بهدف تحقيق المواصفات القياسية المطلوبة لضمان غزو الأسواق، وكذا تقليل الفاقد والهادر في جميع مكونات النظام ككل، مما سينعكس علي هيكل التلكفة.

٨ ـ التأكيد علي ترشد استخدام الطاقة، وذلك من خلال متابعة أحدث الأساليب العلمية في هذا المجال واستخدام ما هو مناسب منها لإحداث أكبر وفورات ممكنة.

٩ ـ المتابعة المستمرة لمستوي التدريب الفني للعمالة بمستوياتها المختلفة، والتطوير المستمر لها لاكسابها المهارات المطولبة. والعمل علي تحسين أوضاع العاملين وربط الأجر بالإنتاج مع مراعاة كافة الضمانات الاجتماعية الخاصة بهم باعتبار أن المنظمة الصناعية في مصر هي منظمة إنسانية في المقام الأول.

١٠ ـ التأكيد المستمر علي الحفاظ علي البيئة الصناعية بعيدة عن التلوث، وذلك عن طريق استخدام كافة الوسائل الحديثة المنانعة للتلوث خلال العملية الصناعية، وليمتد ذلك إلي المشاركة الجماعية للصناع من خلال المنظمات التي تعمل في هذا المجال، باعتبار أن المنظمات الصناعية في مصر هي منظمات اجتماعية تسعي إلي التفاعل طواعية مع المجتمع لتحقيق رفاهيته ورخائه.

١١ ـ البدأ في المساهمة في إنشاء الشركات المتخصصة في التسويق العالمي والمحلي باعتبار أن ذلك استثمارا مكملا للنشاط الصناعي وخاصة في المدن الصناعية.

١٢ ـ المبدأ في التوسع والمساهمة في الاستثمار في إقامة الصناعات الصغيرة المغذية للصناعات القائمة فعلا، وذلك بهدف تعميق التصنيع المحلي وخلق فرص عمل جديدة للشباب.

٢ ـ واجبات منظمات الأعمال

ستظل دائما ـ وكما كانت ـ منظمات الأعمال في مصر علي مستوي عالي من الأداء والالتزام الوطني وستتطلب المرحلة القادمة مزيدا من التنسيق بين المنظمات وتبادل دائم للمعلومات والرؤية المشتركة والتضامن في العمل لتحقيق انطلاقة الإنتاج.

اتحاد الصناعات المصرية

يقوم اتحاد الصناعات المصرية بتنظيم ورعاية شذون القائمين بالصناعة وتزكيد دورهم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسة العامة للدولة من أجل تحقيق أهداف مرحلة الانطلاق الإنتاجي والدفع الذاتي للاقتصاد المصري من خلال:ـ

١ ـ تأكيد دور الصناعة في خدمة المجتمع ورسالتها من أجل:

(أ) تحديد احتياجاته وتأمين توفيرها من خلال دراسة واعية للسوق ومستويات الدخول واتجاهات الرأي العام، وتوجيه قوي الإنتاج لذلك.

(ب) تنمية الاستثمار الصناعي وزيادة الإنتاج، باعتبارها مجالا غير محدود للتنمية، وتوفير فرص العمل اللازمة لمواجهة المشاكل الاجتماعية.

(جـ) حماية الإنتاج الوطني والصناعة المحلية في ظل سياسة متوازنة بين مصلحة المجتمع وسياسة تحرير الاقتصاد، والاعتماد عي سياسة أليات السوق، ودراسة المعوقات ومشاكل الصناعة، واقتراح الحلول اللازمة لها بالاشتراك مع السلطات المختصة.

(د) العمل علي مراكبة التطورات الصناعية في العالم المتقدم، من أجل تحقيق التقدم التكنولوجي للصناعة المصرية.

٢ ـ المساهمة في رسم السياسات المتعلقة بالعلاقات الصناعية، وعقد الاتفاقيات الجماعية، وكذلك الموضوعات المتعلقة بالتدريب ومشكلات الأمن الصناعي والعمالة والبيئة.

٣ ـ تنمية العلاقات الخارجية مع منظمات العمل والتنمية الدولية والعربية والأجنبية المماثلة.

٤ ـ توفير البيانات والمعلومات والاحصائيات عن النشاط الاقتصادي العالمي والعربي والمصري وعلي الأخص الأنشطة الصناعية.

٥ ـ الاشتراك في رسم سياسات التعليم وعلي الاخص التعليم الفني والصناعي.

٦ ـ المساهمة في إشناء مراكز التدريب، والاشتراك في المراكز العالمية لتطوير التكنولوجيا بالتعاون مع الاجهزة المختلفة لتحقيق احتياجات الصناعة من التكنولوجيا الحديثة وقوي العمل الدربة.

وتقوم الغرف الصناعية علي وجه الخصوص في هذا الصدد بالمهام التالية:

(أ) رعاية الصناعات المختلفة بهدف تنميتها، وذلك عن طريق تمثيل جميع المنشآت الصناعية (أعضاء الغرفة)، والدفاع عن المصالح المشتركة المشروعة للقائمين، فيما يتصل بأنشطتهم الصناعية وتذليل العقبات التي قد تعترض طريقهم بالتنسيق مع اتحاد الصناعات المصرية.

(ب) امداد الصناع بالمعلومات الضرورية اللازمة لصناعتهم وذلك عن طريق، جمع المعلومات والاحصائيات، ونشر الجديد من الأبحاث الصناعية في مجال الصناعة التي تمثلها الغرفة، وترتيبها وتبويبها وتسهيل عملية الحصول عليها، بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية.

(جـ) العمل علي دفع الإنتاج إلي الأسواق، وذلك بالمشاركة في الأسواق وإقامة المعارض داخل وخارج الجمهورية.

(د) العمل كبيوت خبرة متخصصة في اللجان الإدارية والأمور الفنية المتعلقة بنوع الصناعة التي تمثلها الغرفة والاشتراك في لجان التحكيم.

(هـ) تنظيم المحاضرات والندوات وحلقات التدريب لرفع الكفاءة ومستوي الآداء في الصناعات المختلفة.

(و) إصدار شهادات المزاولة، والمنشأ وغيرها، اللازمة لستصدار التراخيص من الجهات المختلفة.

(ز) تعميق الانتماء بين الصناع، وذلك من خلال الالتزام بميثاق الشرف الصناعي، وتأكيد التقاليد والأعراف المهنية التي تحكم المؤسسات الصناعية في مصر.

٣- مطالب الصناعة من الحكومة

ستقوم حكومتنا بمشيئة الله، وهي التي نفذت المرحلة الأولي للإصلاح الاقتصادي بنجاح شهده العالم - بتنفيذ المرحلة الثانية وهي مرحلة انطلاقة الإنتاج وتعظيمه - بما ننتظره جميعا من كفاءة عالية والتزام بعنصر الزمن.

ونحن نتوقع أن تبدأ الحكومة في وضع السياسات والبرامج موضع التنفيذ، وما يستتبعه ذلك من مشروعات لقوانين جديدة، أو تعديل للقائم منها، واتخاذ القرارات اللازمة.

مطالب عاجلة

إن رجال الصناعة في مصر يطلبون من حكومتهم مع بداية مرحلة انطلاقة الإنتاج، وسعيا لتحقيق متطلباتهم، ان تبادر باتخاذ قرارات عاجلة تتلخص فيما يلي:-

أولا: رفع الاعباء الاضافية المفروضة عل الانتاج - والتي لا يتحمل مثلها المصنع المنافس بالخارج - مثال ضريبة المبيعات علي الآلات بمعدل ١٠٪، رسم خدمة، والذي فرضته وزارة المالية علي الخامات والمعدات